الأمم المتحدة
S/PRST/2018/17
مجلس الأمن
Distr.: General
10 August 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيسة مجلس الأمن

في الجلسة ٨٣٢٨ لمجلس الأمن المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”منطقة وسط أفريقيا“، أدلت رئيسةُ مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي) (S/2018/521) ويرحب بالإحاطة التي قدمها في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس المكتب الإقليمي، السيد فرانسوا لونسيني فال.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراريه ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، فضلا عن بياني رئيسه S/PRST/2015/12 و S/PRST/2018/14.

”ويشير مجلس الأمن إلى العمل الهام الذي اضطلع به الممثل الخاص والمكتب الإقليمي طيلة السنوات الثلاث الماضية على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2018/521). وعلى وجه الخصوص، يقر مجلس الأمن بدور المكتب الإقليمي في تعزيز الحوار السياسي الشامل في تشاد والكاميرون وغابون وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي، وفي تشجيع الاستقرار في المنطقة ومنع الأزمات المرتبطة بالانتخابات أو التخفيف من حدتها.

”ولا يزال يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الخطيرة في بعض أنحاء وسط أفريقيا وما يرتبط بها من انتهاكات وخروقات لحقوق الإنسان، ولا سيما إزاء استمرار الأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد، والعنف المستمر الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، واستمرار العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والزيادة المثيرة للقلق في أعمال العنف في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون. ويعرب المجلس عن قلقه المستمر إزاء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك التهديد الذي تشكله أنشطة المرتزقة. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المستمر إزاء استمرار التوترات المرتبطة بالعمليات الانتخابية المتنازع عليها والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات بين المزارعين ورعاة الماشية.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة المكتب الإقليمي المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، يحيط المجلس علماً بالتوصية بتمديد ولاية المكتب الإقليمي لثلاث سنوات أخرى، من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يجري استعراضا استراتيجيا بشأن نطاق ولاية المكتب الإقليمي وأنشطته وأن يحيل إلى مجلس الأمن بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ توصياتٍ عن أوجه التحسن الممكنة، بما في ذلك فيما يتصل بالاتساق في أنشطة الأمم المتحدة المنفذة في البلدان المشمولة بولاية المكتب، أو أن يوافي المجلس بأولويات جديدة أو معاد صقلها. ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في هذه التوصيات، شاملةً أي تغييرات مقترحة في الولاية، بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

”ويحيط مجلس الأمن علما كذلك بأن أولويات المكتب الإقليمي سوف تشمل: القيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام؛ ومساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية في توطيد السلام ونزع فتيل التوترات الناشئة عن الانتخابات العديدة التي جرت في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وتقديم العون إلى البلدان التي تواجه أزمات مؤسسية تتعلق بالعمليات الانتخابية؛ والعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأعضائها على إرساء الأساس للمنع الهيكلي للعنف المرتبط بالانتخابات؛ وتعزيز قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية في مجالات منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والمرأة والسلام والأمن والوساطة وغيرها من المجالات، بسبل منها مواصلة إجراء عمليات التقييم والزيارات المشتركة مع الجماعة الاقتصادية؛ والعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمعالجة قضايا عبر الإقليمية من قبيل الأمن البحري في خليج غينيا، والنزاع بين المزارعين ورعاة الماشية، ومكافحة جماعة بوكو حرام.

”ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون وتحديد أولويات المهام بشكل متبادل وتقسيم المهام بشكل واضح بين المكتب الإقليمي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والمبعوث الخاص المعني بالحالة في بوروندي، وذلك بهدف تلافي ازدواجية الجهود وكفالة اتباع نهج متَّسق ومبسّط فيما تنفذه الأمم المتحدة من أنشطة في المنطقة وبغية تعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لكي تتصدى للتهديدات العابرة الحدود، ويشيد بتفاعل المكتب الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتقديمه المساعدة لها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في وسط أفريقيا.

”ويشدّد مجلس الأمن على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وتسويتها، وفي سياقات بناء السلام وحالات ما بعد انتهاء النزاع، على النحو المعترف به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ويشجع المكتبَ الإقليمي على أن يراعي بالكامل الاعتبارات الجنسانية كمسألة شاملة في أنشطته، وأن يواصل دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في اعتمادها وتنفيذها لخطة العمل الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

"ويسلّم مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك الجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي، وانعدام الأمن الغذائي، ويواصل التشديد على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل تضعها الحكومات والأمم المتحدة استناداً إلى تقييمات المخاطر من أجل دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويطلب كذلك أن يأخذ المكتب الإقليمي هذه المعلومات في الاعتبار فيما ينفذه من أنشطة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ضد المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وإزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يرتكب منها ضد الأطفال وما ينطوي منها على العنف الجنسي والجنساني في ظروف النزاع. ويدين مجلس الأمن بشدة أيضا تصاعد الكراهية والعنف القائمين على أسس إثنية ودينية والتحريض عليهما، فضلا عن التلاعب بالعداء تجاه البعثة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ويحث مجلس الأمن الجماعات المسلحة على وقف جميع أشكال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار، وإلقاء أسلحتها فورا ودون قيد أو شرط، والمشاركة البناءة في عملية السلام. ويكرر مجلس الأمن مطالبته جميع الأطراف بأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية في التوقيت المناسب وبشكل كامل وآمن وفوري ودون معوقات إلى السكان المحتاجين إليها وبأن تيسّر هذا الأمر. ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

"ويشجع المجلس الممثل الخاص للأمين العام، فال، والمكتب الإقليمي على مواصلة دعم البعثة، وزيادة الجهود الإقليمية الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة الطريق الخاصة بها التي اعتمدت في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، اللتين تشكلان الإطار الرئيسي للتوصل إلى حل سياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويظل يساور مجلس الأمن القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويدين مجلس الأمن بشدة جميع الهجمات الإرهابية التي تنفذ في المنطقة، بما في ذلك الهجمات التي ينفذها كل من جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش). فقد تسببت هذه الهجمات في خسائر واسعة النطاق وفادحة في الأرواح، وكان لها أثر إنساني مدمر، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في نيجيريا والكاميرون وتشاد، وهي تشكل تهديدًا للاستقرار والسلام في غرب ووسط إفريقيا. ويلاحظ المجلس بقلق خاص استمرار استخدام جماعة بوكو حرام للنساء والفتيات في تنفيذ التفجيرات الانتحارية، مما خلق مناخا من الريبة تجاههن وجعلهن أهدافاً للمضايقة والوصم في المجتمعات المحلية المتضررة، وللاعتقالات التعسفية من جانب قوات الأمن. ويشدد المجلس على ضرورة قيام الدول المتضررة بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بسبل منها

معالجة الظروف المؤدية إلى انتشـــار الإرهاب، وفقا للالتزامات المعقودة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

”ويرحب مجلس الأمن بالدعم المقدم من المكتب الإقليمي إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل وضع استراتيجية إقليمية مشتركة للتصدي للأسباب الجذرية لأزمة حوض بحيرة تشاد عن طريق الاتصالات المنتظمة مع القادة الإقليميين. ويشجع مجلس الأمن الشركاء على زيادة المساعدة الأمنية المقدمة إلى بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد، وتوفير الدعم في المجالين الإنساني والإنمائي في جميع أنحاء المنطقة للمتضررين من أنشطة جماعة بوكو حرام.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل خطرا أمنيا على المدنيين، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويلاحظ أهمية استمرار الدعم الإقليمي والدولي لعمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وبخاصة تلك التي تدعم مبادرات الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالانتخابات المقررة في جميع أنحاء المنطقة في الفترة المقبلة من ولاية المكتب الإقليمي، ويشدد على ضرورة أن تعمل الجهات المعنية الوطنية معا لتيسير التحضير المبكر للانتخابات، وإجرائها في كنف السلام والشفافية والمصداقية. ويحثها على ضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين، ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية والفعلية للمرأة، لأغراض منها زيادة عدد النساء المعيَّنات في المناصب الحكومية العليا، وفقا لدستور كل دولة ولالتزاماتها الوطنية والإقليمية والعالمية، وتمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرحب مجلس الأمن بالدعم المستمر الذي يقدمه المكتب الإقليمي إلى دول المنطقة في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الصلة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وبين تمويل الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام، ويشجع في هذا الصدد المكتبَ الإقليمي على مواصلة تقديم دعمه لوضع نهج متسق ومنسق على الصعيد دون الإقليمي بهدف معالجة هذه الظاهرة المثيرة للقلق.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن مسألة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة وتراكمها بدرجة تزعزع الاستقرار وإساءة استعمالها لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتسبب خسائر كبيرة في الأرواح وتسهم في زعزعة الاستقرار والأمن في وسط أفريقيا، ويشجع، في هذا الصدد، المكتبَ على أن يواصل، بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المساهمة في مواجهة هذا التهديد، ويهيب بالمانحين الدوليين والثنائيين إلى تقديم المساعدات بشكل مستدام.

”ويثني مجلس الأمن على المكتب الإقليمي لدعمه الجهود الإقليمية لمكافحة القرصنة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من أجل التصدي لانعدام الأمن البحري في خليج غينيا. ويشجع المجلس المكتب الإقليمي على

مواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على دعم التفعيل التام لهيكل السلامة والأمن في خليج غينيا التابع لعملية ياوندي، وبخاصة مركز التنسيق الأقاليمي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التهديد الذي تشكله أنشطة المرتزقة في المنطقة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويشجع المكتبَ الإقليمي على دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع استراتيجيتها دون الإقليمية لمكافحة هذه الأنشطة التي تشمل الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية، وتهريب المهاجرين.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء العواقب الإنسانية المدمرة الناجمة عن استمرار العنف والنزاع في المنطقة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، وحالات الطوارئ الصحية، وخطر تفشي الأوبئة، والعنف الجنسي والجنساني، وزيادة أعداد المشردين داخليا واللاجئين. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن العنف وانعدام الأمن يعوقان الاستجابة الإنسانية الفعالة، ويشير إلى اعتزامه تكليف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات الأخرى ذات الصلة، عند الاقتضاء، بالمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق. ويهيب مجلس الأمن بالمانحين الدوليين إلى تلافي نقص التمويل للعمليات الإنسانية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم له تقريرا خطيا عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، بما في ذلك الحالة في منطقة بحيرة تشاد، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ثم كل ستة أشهر بعد ذلك“.